

واقع العنف في الوسط المدرسي

د.سلطان بلغيث

أستاذ محاضر بجامعة العربي التبسي - تبسة

ملخص:

إن ظاهرة العنف في الجزائر ليست حالة ظرفية أو منعزلة بل هي مشكلة تتكرر كل مرة حسب وجود المسببات كما أن أسباب العنف متنوعة ومتداخلة غير أنه يمكن اعتبار الأسباب الفكرية هي الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة لأن الفكرة تسبق الفعل.

وما دامت أسباب العنف متعددة ومتداخلة، فلا بد من العلاج أن يكون متكاملًا مع التركيز على العلاج الفكري، لأن العنف قبل أن يكون فعلاً، كان مرضاً فكرياً، والممارسون له ضحية لهذا المرض، والمرضى الفكري يفحصه الطبيب الفكري ويعالجه بالدواء الفكري.

في محاولتنا لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة، جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتفسير ظاهرة العنف المدرسي قصد فهم أبعادها ومعرفة آثارها، ورصد بعض المقترحات العلاجية للتصدي لها.

الكلمات المفتاحية: العنف، المدرسة، العنف المدرسي

Abstract:

The phenomenon of violence in Algeria is not a case of circumstantial or isolated, but is a problem repeated every time according to the existence of causes and the causes of violence are diverse and overlapping, but intellectual reasons can be considered the main reasons for this phenomenon because the idea precedes the act. As long as the causes of violence are multiple and overlapping, the treatment must be integrated with a focus on intellectual therapy, because violence before it was actually an intellectual disease, and its practitioners are victims of this disease, and intellectual disease is examined by the intellectual doctor and treated with intellectual medicine.

In our attempt to shed light on this phenomenon, this modest study came to explain the phenomenon of school violence in order to understand its dimensions and knowledge of its effects, and to monitor some of the therapeutic proposals to address them.

Keywords: violence, school, school violence.

1. مقدمة:

لقد عرف المجتمع الإنساني خلال السنوات الماضية أشنع أشكال العنف، وأفضح ألوانه، وعاثت آلة التدمير بكل ما أوتيت من قوة وتطور علمي، فسادا في الإنسان والتاريخ والمجتمع والحياة.

ففي الشرق كما في الغرب، في الشمال والجنوب، وفي كل بقعة من الأرض نسمع أصوات الانفجارات اليومية، والحروب الداخلية والخارجية وهي تحصد الآلاف من البشر، بأيدي بشرية، ولكنها هذه المرة مصنوعة من (الحديد)، حتى لنظن بأن الإنسان يقتات على الحرب التي أضحت إحدى أهم لغات التخاطب في هذا العصر، وغدا العنف وقودا يوميا لإرادة تدمير عبثية تتصاعد بمعدل رهيب، فبدلا من السيف والرمح والسكين، انتقل الإنسان إلى استخدام البارود والقنابل والأسلحة الكيماوية والجرثومية، وأصبح يجلس على مخزن هائل من الأسلحة النووية يكاد ينفجر في أية لحظة. بل لقد أثبتت شواهد التاريخ أن الإنسان لم يتورع عن استخدام أقصى ما يملكه من قوة بهدف إرواء غريزة التفوق والغلبة وحتى إفناء الآخر من الوجود نهائيا.

و المجتمع الجزائري على غرار المجتمع الإنساني، شهد في السنوات الأخيرة تفشي جملة من الظواهر والسلوكيات المنافية للمتواضعات الاجتماعية، اتخذت أبعادا خطيرة إلى درجة أضحت مصدر تهديد لأمن المجتمع وسلامة أفراده، وبعد العنف من أبرز هذه الظواهر وأكثرها انتشارا، ولما لذلك الأمر من مخاطر وتأثيرات سلبية على مختلف نواحي شخصيات الضحايا والجناة على حد سواء، علاوة على المخاطر الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

ولم تسلم من هذه الظاهرة حتى تلك الأماكن التي تعد قلاع معرفة ومحارب فكر مثل البيئة المدرسية التي باتت مسرحا لعدد لا حصر له من أشكال العنف، أطفال في عمر الزهور يسطحون معهم أسلحة حادة إلى فضاء المدرسة، ويستعملونها في الاعتداء على زملائهم ومدرسيهم حتى! مما يحيل المدرسة من صومعة للعلم و الأمان والعرفان إلى بؤرة للعنف والعدوان؟ لقد أدت بعض أحداث العنف داخل المدارس إلى سقوط ضحايا ودخول الجناة غياهب

السجون؟! الأمر الذي يستحث العقل البحثي لمواكبة تطورات الظاهرة بالبحث والغوص في خباياها بغرض التنقيب عن الأسباب المؤدية إلى استئراء مظاهر العنف حتى في الأوساط التربوية التي تفترض علاقات نموذجية تسودها درجة عالية من الانضباط والاحترام المتبادل سواء بين المتمدرسين أو بين التلاميذ ومدرسيهم. لأجل إيقاف هذه المسلسل العنفي الدامي الذي يجتاح كالأعصار مدارسنا؛ بات من أولى الفروض أن تتضافر الجهود من أجل البحث في مختلف العوامل والدوافع المحركة لهذا الفعل التدميري المقيت المُميت والخلوص إلى نتائج علمية تشرح واقع الظاهرة، وتشخص أسبابها، وتستكشف الآثار المترتبة عليها، وتصف الحلول الناجعة التي تشكل نواة سياسة مدروسة ومخططة تُساعد على اتخاذ قرارات سليمة تُسهم في مجابهة العنف والعمل دون هوادة على إخماد سرعة انتشاره حتى لا يستشري فيطغى على ما سواه من لغات التخاطب والتعامل الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على ماهية ظاهرة العنف المدرسي ورصد أبعادها ودلالاتها في المجتمع الجزائري.
2. رصد ومقاربة أسباب انتشار ظاهرة العنف المدرسي في المجتمع الجزائري.
3. استكشاف الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة العنف المدرسي في المجتمع الجزائري.
4. استشراف أسس وركائز وملامح مقترحة للتصدي لظاهرة العنف المدرسي في المجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة:

1. خطورة ظاهرة العنف وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع والأمن والاقتصاد والحاجة إلى دراستها دراسة علمية متكاملة .
2. تعلق هذه الدراسة بالتلاميذ الذين هم عماد الأمة وسر نهضتها في المستقبل ، فالمحافظة عليهم وحمايتهم مما يعيق استثمار طاقاتهم أمر يتطلب مزيدا من الاهتمام والعناية .

3. إنماء الوعي لدى التلاميذ وأولياء أمورهم وجميع المؤسسات التربوية والاجتماعية في الجزائر بواقع ظاهرة العنف في المدارس وأسبابها لئلا يزيد من الجهود لمواجهتها.

2. معنى العنف:

ظاهرة اجتماعية عالمية مرضية نشأت بفعل عوامل متعددة تمتاز بالشدة والقسوة، والتمرد على الواقع، وتخطي حدود العرف الاجتماعي، والتعدي على القيم الأخلاقية، والحياد عن الفطرة الإنسانية الرشيدة، وتستدعي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى (اللفظي / البدني) ، والضرر (المادي / المعنوي) ، ببعض الأفراد أو المجتمع¹.

أو هو سلوك ظاهر أو خفي هدفه إلحاق الأذى المادي أو المعنوي بالآخر سواء كان فرد أو جماعة أو ممتلكات.

وفي هذه الدراسة يقصد بالعنف المدرسي إجرائيا هو ذلك السلوك المادي أو المعنوي الذي يصدر عن أحد أطراف البيئة المدرسية (مدرس، تلميذ، إداريين، ممتلكات) ضد الآخر، والذي يؤدي إلى عرقلة السير الحسن للأداء البيداغوجي، وإلحاق الضرر بممتلكات المدرسة.

3. التأسيس النظري للموضوع:

لقد تزايد الاهتمام في العصر الحاضر بدراسة العنف لتزايد معدلات حوادث العنف بصور عديدة، حيث نجد أن العنف بات من أكثر الظواهر الاجتماعية حضورا في مختلف مجالات الحياة المعاصرة في الأسرة ، والمدرسة ووسائل الإعلام، والمجتمع، عنف الطرقات، عنف الكلمات،... الخ.

وعلى الرغم من الآمال التي علقها الإنسانية على الدور المتعاظم للتقدم الإنساني بجوانبه المختلفة في تحجيم ظاهرة العنف، إلا أنها ما زالت تطرح نفسها كواحدة من أكبر المنغصات العالمية لطموح البشرية في عالم آمن.

والراصد ليوميات المجتمع الجزائري تترأى له مظاهر العنف التي تتوالد وتزيد بشكل ملفت، إلى درجة أصبح هناك تفنن في إنتاج العنف على مستوى كل فضاءات

وفئات المجتمع، ولم تسلم حتى المؤسسات التربوية ومؤسسات العبادة من العنف بشتى أشكاله مثل الكلام البذيء السرقة و الضرب، تخريب الممتلكات... الخ . وقد تعددت تفسيرات هذه الظاهرة تبعا للتوجهات والتخصصات وتعدد المفاهيم (العنف ، الإرهاب ، التطرف ، العدوان ، الانحراف ، التعصب ، التسلط ، الجمود الجريمة ...) وبالتالي تعددت المدارس الفكرية التي تفسر العنف كمرض اجتماعي يتنافى مع القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية، ويقوض دعوات الدين، ويتعارض مع فحوى القوانين الإنسانية السوية.

من أجل ذلك ظلت مشكلة العنف منذ مدة طويلة محل انشغال علمي من قبل النظرية الاجتماعية، ولا تزال موضوعا للتأملات الفلسفية؛ والمعارك بين مختلف الرؤى النظرية. ومن ثم فليس ثمة غرابة في أن تبرز مشكلة العنف لتشغل موضوع الصدارة في الفكر الاجتماعي والفلسفي في هذه المرحلة الراهنة من الصراعات الاجتماعية الحادة.²

والعنف عنفان :عنف بدافع الحرية نراه عند مجتمعات الرفاهية التي انفلتت اغلب شرائحها الاجتماعية من الالتزامات القيمية والأخلاقية منساقا وراء اللذة العابرة مهما كانت النتائج.

عنف بدافع الفقر والقهر يشجعه تباين صارخ في مستويات المعيشة، وتخلف في التفكير، وضعف الوازع الديني، وسيادة منطق الاستهلاك، وغياب فضيلة التكافل الاجتماعي. فحينما يصل الحرمان أوجه، ويبلغ الضغط قمته، عندئذ لا جدوى من إعطاء المسكنات لأن لحظة الانفجار تصبح أمرا لا مفر منه.

لاشك أن ظواهر العنف التي نشهدها بين الفينة والأخرى في بعض قطاعات المجتمع ماهي في الواقع سوى انعكاس لارتفاع وتيرة السلوك العنيف في المجتمع برمته، مما يجعل العنف هو الخيار الأول أو الوحيد في التعاطي مع الكثير من المشكلات التي تحدث في الأسرة أو في المدرسة أو في الشارع أو في غيرها من الفضاءات الاجتماعية. فالمشاكل العائلية والاجتماعية يتم اللجوء في محاولة حلها في الغالب إلى العنف.

ويشير هذا التوصيف إلى أن المجتمع وصل إلى درجة حرجة في سلم الخطورة، من خلال تضارب الأولويات في التصدي للمشكلات التي تواجهه، فالعنف الذي يعد أسلوباً مستهجناً في التعاطي مع المشكلات المجتمعية، فالمفروض -حتى وإن وجد وبجرعات محدودة- يكون الخيار الأخير أو لغة التخاطب الاضطرارية في التعامل مع الواقع، حين يشعر الفرد أو الجماعة أن باقي الطرق السلمية الأخرى كالحوار غير مجدية في إيصال صوته للجهات المعنية.

ومن هذا المنطلق تطرح السوسولوجيا التساؤل التالي: هل العنف وإقصاء الآخر دون هوادة عامل من العوامل المؤسسة للثقافة الجزائرية، أي بمعنى آخر هل الجزائريون يجنحون إلى العنف أكثر من الحوار العقلاني لتجاوز اختلافاتهم؟ هناك من يعتبر العنف كممارسة سلوكية راهنة هو حصيلة تراكمية جعلت من العنف ثقافة ملازمة للبناء الاجتماعي فتراكمية المشكلات وغياب الحلول الناجعة من قبل النخبة سواء أكانت سياسية، أو اجتماعية، وتعرض المشكلات إلى منطق التأجيل حتى تأتي لحظة تنذر بالانفجار، مما يجعل من أسلوب العنيف يتمظهر وكأنه المنطق الوحيد للخروج من عنق الزجاجة.

ومع استمرار تكريس هذا المنطق منطق الاحتقان وعدم توظيف قنوات التواصل الأخرى، أضى العنف خياراً مشروعاً، بل وأولوية في الكثير من الأحيان للحصول على الحقوق والمكاسب على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية، ولذلك فلا غرابة أن نجد العنف يستشري ليغطي على كل المنابر من الأسرة، المدرسة، الشارع، المجتمع... الخ.

من أجل ذلك فإن الأفعال العنيفة الممارسة في المجتمع الجزائري، تعبر هي نفسها عن الاحتجاج على عدم قدرة منظومات المجتمع الجزائري على إشباع الحاجات الجديدة أكثر مما تعكس الاعتراض عليها كما يبدو لبعض المهتمين بإشكالية العنف في المجتمع الجزائري. فجمود هذه المنظومات وعدم قابليتها للانفتاح على المستجدات والاعتراف بمنطق التغيير الذي يشهده المجتمع، والذي يستوجب منطلقاً مغايراً في التعاطي مع المشكلات الاجتماعية. حتى لا تتبلور مع الوقت في صورة سلوكيات عنيفة. مما يعكس المسؤولية المشتركة لمختلف

مؤسسات التنشئة الاجتماعية كمنابر لبث ثقافة الالتزام بالمتواضعات الاجتماعية وتوجيه السلوك ووسبل إيصال ذلك للأجيال.

فهذا البحث لا يحاول حشر ظاهرة العنف المدرسي كمشكلة مركبة ومعقدة في أتون التفسيرات أحادية الجانب أو العامل، لأن هذا المنطق الاختزالي يحرم من الرؤية التكاملية للظاهرة حين تتجلى في تعددية أبعادها، لذلك فالمعالجة تنجح نحو المنظور العلائقي الشمولي الذي تتفاعل من خلاله جملة من العوامل والمسببات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، في إنتاج ظاهرة العنف المدرسي.

وهذا التوجه تتبناه المدرسة التكاملية في دراستها للسلوك الإنساني، فهي ترى أن العنف ظاهرة إنسانية واجتماعية متعددة الأبعاد ومتداخلة العوامل، رافضة النظرة الأحادية التي تحشر ظاهرة العنف في زاوية تفسيرية واحدة لأنه يتعارض مع منطق نشوء وتبلور هذه الظاهرة، من أجل ذلك فإن فسح المجال لمختلف التخصصات المعرفية كي تبدي رأيها وإعطاء تفسيرها للظاهرة، ومن خلال تظافر وتكاتف وتفاعل هذه التفسيرات تشتق النظرية التكاملية منظورها الذي يتجاوز الرؤى الأحادية ويقدم رؤية تفسيرية أكثر نضجا واكتمالا لظاهرة العنف المدرسي .

4. عوامل انتشار ظاهرة العنف:

1.4 أسلوب التنشئة الأسرية:

تلعب التنشئة الاجتماعية الأسرية دورا هاما في تكوين المفاهيم والقيم لدى الناشئة، مما يجعلهم يشعرون بالرضا عن الذات وقبولها أو التذمر والسخط الاجتماعي الذي يتبلور مع الوقت في شكل سلوكيات عنيفة ضد الذات أو المجتمع. ولذلك نجد الباحثين يرون أن هناك عاملا وطيدا بين التنشئة الوالدية والإضطرابات النفسية عند الأبناء، بمعنى أنه عامل يترتب على التنشئة الاجتماعية ويمهد بدوره إلى اضطرابات الأبناء وهو ما أسماه القيم الشخصية أو القناعات الشخصية المنحرفة التي يكونها الفرد بنفسه خلال معيشتة في رعاية والديه وفي ظل تنشئتهما وفي سياق تعليمهما له كيف يستجيب في المواقف المختلفة، وهذه القيم الشخصية إذا كانت سوية أو صحيحة فإنها تساعد الأطفال والمراهقين على

أن يتوافقوا مع بيئتهم ويسلكون سلوكيات سوية أما إذا كانت لا سوية أو منحرفة أو لا اجتماعية، فإنها تكون عاملا من عوامل الاضطراب النفسي والسلوكي الذي يظهر في السلوك العدواني العنيف الذي قد يوجه نحو الذات أو مؤسسات المجتمع التي تعتبر المدرسة من بينها³.

وقد أشارت الدراسات إلى أن التلاميذ الذين تصدر عنهم سلوكيات عنيفة ينشؤون في أسر يتم اللجوء فيها إلى العقاب الجسدي، حيث يتعلم الأطفال فيها أن العقاب البدني هو الأسلوب الوحيد للتعامل مع المشكلات وتفتقر هذه الأسر إلى الترابط والدفء الأسري⁴.

وتشير "أليس ميلر" في كتابها - مأساة أن تكون طفلا - إلى أن العنف الذي يتعرض له الأطفال، هو المسئول عن ميلهم للعدوان والسيطرة عندما يكبرون،... فالطفل الذي يتعرض في طفولته للحرمان العاطفي، سواء من الأب أو الأم أو من كلاهما، تكون له آثار سلبية على تنشئته الاجتماعية وعلى نموه النفسي والانفعالي وعلى قدراته الذهنية، فشخصيته تكون متوترة تعاني من عدم القدرة على التكيف السوي مع الآخرين، وتطغى عليه الاضطرابات العاطفية. كما أن القهر الاجتماعي الناتج عن الاستهزاء والتهمك والازدراء، يولد بدوره لدى الطفل شعورا بالإحباط والدونية ويريكه في علاقاته مع زملائه⁵. وعلى الرغم من أن علماء النفس يصرون على أن الكثير من الاندفاعات العدوانية هي أمر غريزي يعكس بعض الميول الهدامة لدى الكائن البشري، فإن معطيات الملاحظة العلمية والمعايشة الاجتماعية تفيد أن مظاهر العدوانية تنغذى في الكثير من جوانبها من منابع أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية⁶.

وفي هذا الصدد أسفرت دراسة ايجلي وستيفن 1986 Eaglyet Staffen على أن السلوك العدواني عند الذكور وعند الإناث متعلم. وتقوم التنشئة الاجتماعية بدور هام في اكتسابه كدور محدد من الأدوار الاجتماعية..

وبالنظر إلى أن المدرسة جزء من النسيج الاجتماعي فسوف تلقي هذه التنشئة الأسرية بظلالها على الفضاء المدرسي، لأن الطفل ينقل معه رصيده خبرته الأسرية أثناء التعاطي مع الواقع المدرسي الجديد، مما يجعل المدرسة عرضة للتأثر ببعض

الأمراض الاجتماعية، وتتحول باستقطابها للعناصر ذات السلوك العنيف، إلى آلية من آليات إنتاج العنف الاجتماعي الذي يُهدد الشعور بالأمن المدرسي والمجتمعي. والمتأمل في واقع مؤسسات التنشئة الاجتماعية يلحظ بسهولة ذلك التناقض في الرسائل التي تقدمها للناشئة، فالمدرسة تعيش شبه عزلة عن بقية المجتمع، وقد تقدم نسقا قيميا يتناقض مع ما يحدث في كثير من البيوت، الثقافة الفرعية التي تؤسسها وسائل الإعلام تمثل لحظة اغترابية مضادة لثقافة المجتمع.

وتواجه الأسرة في عالم اليوم عددا لا حصر له من التحديات التي تفرضها وسائل الإعلام بما تحمله قنواتها المتعددة من مضامين إعلامية حاملة لبذور العنف أو محرضة له، وقد ترتب عن هذه التحديات المزيد من المشكلات على مستوى حياة الأسرة والمدرسة، والمجتمع بصورة عامة.

مما يجعل الطفل –وفي غياب التوجيه الكافي- فريسة للإرباك والحيرة، ويقع بفعل هذه التناقضات في ك마شة العنف المقيت.

2.4 وسائل الإعلام:

ففي الوقت الذي يعاني فيه الشباب العربي من مشكلات البطالة، ووقت الفراغ الكبير -والفقر والعوز الاجتماعي، والقهر، والاستبداد، والتهميش والاستبعاد، وقمع الحريات، والمخدرات، والخوف من المستقبل المجهول ... تقدم وسائل الإعلام من الأفلام والمسلسلات ما يعكس حياة رغدة مرفهة لفئة من المواطنين، ومن برامج الاستفزاز الجنسي والعاطفي، ما يؤجج وجدان الشباب ويشعرهم بالإحباط، والاغتراب، وتحقير الذات، وضياع المستقبل، الأمر الذي يدفع بالبعض منهم نحو الانحراف واللجوء للعنف⁷.

ولعل ذلك جعل من الإعلام-في الظروف الراهنة- واحدا من أهم العوامل المحفزة لظاهرة العنف، وخاصة الإعلام المرئي، الذي ملأ الدنيا وشغل الناس؛ يملأ أوقاتهم، ويغرز فيهم قيمه، ويؤثر في سلوكياتهم، أكثر من الأسرة أو المدرسة أو الجامعة. وقد وُجد أن مشاهدة التلفزيون تؤثر على المعتقدات حول مستوى العنف في المجتمع حتى في المثقفين، وهذا ما يدعم دور التلفزيون في تشكيل الأشياء التي نراها عن العالم⁸.

يحدث هذا في ظل غياب استراتيجية لدى مجتمعاتنا العربية الإسلامية لخوض معركة الإنتاج التلفزيوني، والإسهام إلى جانب غيرهم في صنع المعاني التي نريد أن يحملها أبنائنا، لقد وقفت الكثير من الفضائيات العربية على تنوعاتها على تخوم التفكير للثقافة التقليدية التي كانت سائدة... ولم تتمكن بغالبيتها من الانتقال إلى مرحلة البناء لأسباب عديدة، منها أن البناء لا يتم في ظل مناخ يقوم على الإهمار بكل ما هو جديد ووافد، وعبادة الاستهلاك.

وتأثير مشاهد العنف يختلف من طفل لآخر، علماً أن الأطفال الذين يتصفون بالعدوانية والميل إلى العنف يكونون أشد تأثراً بمشاهد العنف. فمن الشائع أنها تساعد على إفراغ المشاعر العدوانية داخلهم .

فالأطفال بفعل ضعف الحاسة النقدية التي تتيح لهم التفريق بين الخيال والحقيقة، يميلون إلى التحول من مجرد الإعجاب بأبطال العنف إلى مقلدين أو محاكين لهم، ثم منفذين. وكثيرة هي الحالات التي أدت بأطفال لإيذاء أنفسهم، أو إيذاء الآخرين، بل تطور الأمر في بعض الحالات إلى فقدان الحياة.

والرسوم المتحركة في أكثر الأحيان تروج للعبثية وغياب الهدف من وراء الحركة والسلوك، والسعي للوصول للنصر والغلبة في خضم حمى السباق والمنافسة بكل طريق، فالغاية تبرر الوسيلة!! كما تعمل على تحريف القدوة؛ وذلك بإحلال الأبطال الأسطوريين والخرافيين بدل الأئمة المصلحين والقادة الفاتحين، وعلى سبيل المثال تجد الرجل الخارق Super man ، والرجل الوطواط Bat man ، والرجل العنكبوت Spider man، وغيرهم من الشخصيات الوهمية التي لا وجود لها بحيث تضيع القدوة في خضم القوة الخيالية المجردة من أي بعد إيماني⁹.

وتحتوي المواد الدرامية على كميات هائلة من العنف والجريمة الذي يجسد الصراع والذي يعد بمثابة روح الدراما¹⁰. وفي ظل هذا الصخب المؤدلج يختفي التفكير السليم وتتوارى المعاني السامية في غمرة الاستسلام لأنماط وأساليب حياة وافدة ومدمرة في الغالب.

وهذا ما أكدته دراسة كل من جانتر gunter وهاريسون¹¹ Harison ، حيث احتلت الأفلام السينمائية المرتبة الأولى في تصوير العنف بنسبة 70.5%، ثم الدراما التلفزيونية في المرتبة الثانية بنسبة 29%.

وقد أوضحت العديد من الدراسات ومنها دراسة مايسة السيد طاهر جميل¹² أن الأفلام كانت أكثر الأشكال الدرامية العربية تقديمًا للعنف بنسبة 56.90%، بينما جاءت المسلسلات في الترتيب الثاني بنسبة 29.94%، ثم التمثيليات في الترتيب الثالث وبنسبة 13.11%.

وقد أكدت إحدى الدراسات وجود علاقة ارتباطية بين السلوك الإجرامي وكثافة التعرض للعنف في التلفزيون. ووجد أن الأطفال يقلدون الأفلام التي تعرض الأجرام بأنواعه. وعند سؤال عينة الدراسة حول نوع المواد التلفزيونية التي تساعد على نشر العنف لدى الأطفال أو وضحت نسبة 83.5% من العينة أن الدراما الأجنبية تعد من أكثر المواد التي تساعد على نشر العنف لدى الأطفال.. إذ يكثر فيها عرض أساليب القتل وإلحاق الضرر بالآخرين واستخدام القوة في تحقيق الهدف¹³ غير أن الحسم في تأكيد مسؤولية وسائل الإعلام على السلوكات العنيفة التي يضح بها المجتمع لم يتم البت فيه، بالنظر إلى أن هناك العديد من الأصوات التي ترفع لصالح وسائل الإعلام محولة تبرة ساحتها مما ينسب إليها من تهم، لاسيما وأن العديد من البحوث تكشف عن تباين تأثير برامج وسائل الإعلام على الكبار والصغار، بل انه مرتبط بجملة من المتغيرات الاجتماعية (المستوى المعيشي، الحياة التعليمية، البطالة، ظروف السكن، العلاقات الأسرية)، والتغير النفسي (الصحة النفسية، درجة الاندماج الاجتماعي، وغيرها) بمعنى أن المشاهد أو الجمهور ليس ورقة بيضاء تتلاعب بها رياح وأعاصير وسائل الإعلام المختلفة كما تشاء¹⁴.

وفي رده على حجم مسؤولية التلفزيون في تفشي ظاهرة العنف لاسيما بين الأحداث يقول أحد الباحثين: إنني لا أقترح وجود صلة مباشرة مع التلفزيون، إلا أن مالا يمكن تصوره عدم وجود أي تأثير. فالتلفزيون لا يمارس تأثيره في واقعنا منفردا بل تتفاعل جملة من العوامل والمؤثرات في تحقق فعل التأثير هذا والتلفزيون واحدا من بين هذه العوامل.

وعلى وجه الإجمال تؤكد الكثير من البحوث العلمية على مايلي:¹⁵

-الإدمان على مشاهدة صور العنف في القنوات التلفزيونية يؤدي إلى اعتبار العنف شيء عادي في سلوك الناس، لا يبعث على الدهشة أو الاستغراب ناهيك عن الاستنكار والتنديد.

-عندما يستهلك الأفراد الأفلام الخالية من العنف تستطيع أن تقلل من السلوك العدواني لدى المشاهدين.

-الأطفال الذين نقدم لهم الألعاب المستخدمة في مشاهد العنف في التلفزيون يصبحون أكثر عدوانية وعنفا.

3.4 غياب أو ضعف ثقافة الحوار الاجتماعي:

ثقافة الحوار تبدأ من الأسرة كمؤسسة قاعدية في المجتمع عبر تهذيب لغة الطفل من خلال القدوة، ومن ثم تصبح لغة الاحترام تقليدا اجتماعيا يلتزم به الجميع، بدل ثقافة السب والشتم وطعن الآخرين.

غير أن تشنج المحيط الاجتماعي، واحتقان قنوات التواصل فيه، يجعل العنف يقفز إلى مقدمة الخيارات المفضلة في حل المشكلات وفض النزاعات في الوقت الذي هو الخيار الأخير الذي قد يأتي في التخاطب مع الواقع بعد تجريب كل السبل الأخرى والتأكد من عدم نجاعتها وعلى رأسها لغة الحوار سواء في الوسط الأسري أو المدرسي أو الفضاءات الاجتماعية الأخرى. وقد تفاقم الوضع مع استقالة الكثير من الأولياء من مهمة متابعة أبنائهم، وهذا نتج عنه نوع من الجفاء الاجتماعي وضعف الصلات بين الأفراد حتى داخل الأسرة الواحدة فكل له عالمه الخاص ولا يهتم بالتواصل مع الآخرين. مما نجم عنه حالة من التفكك الاجتماعي بكل ما يحمله من انعكاسات سلبية على شبكة العلاقات الاجتماعية .

ويمكن إيعاز تفشي مثل هذه الأوبئة الخطيرة التي تخرم التماسك الاجتماعي إلى تراجع الوازع الديني وانحدار أخلاق المجتمع وتغيير قيمه وترهل الروابط العائلية، وتبلد المشاعر والأحاسيس، كل ذلك أذكى نزعات العنف والإجرام في المجتمع. فالممارسة العنيفة كظاهرة اجتماعية تعبر سوسيولوجيا عن تطور الاستراتيجيات

المتضاربة و المتصارعة على صعيد الدولة و المجتمع معا، وهو ما يشي بغياب شبه كلي لمبدأ التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع لاحتواء ظاهرة العنف. الشاب يصل إلى 18 سنة دون أن يجد فرصة واحدة للتعبير عن ذاته، ومن ثم يظل مشحونا بطاقة تتحول إلى غضب مدفون في أعماقه، فحيثما يذهب إلى الشارع، أو الملاعب أو المدرسة أو النادي يقذف هذه الفضاءات وروادها بحمم من هذا الغضب. ومع غياب الفضاءات المناسبة التي تمتص طاقة الفرد وتساعد في تفريغ شحناته المدفونة، يؤدي ذلك إلى تراكمها ومع تتالي وتيرة المشاكل وتعدد الحياة اليومية، كل ذلك يولد حالة من الكبت تظهر أعراضها من خلال الحديث المتذمر والتشكي الدائم، والنبرة الناقمة على كل شيء، والسخط العام، الاحتجاجات العنيفة، أعمال الشغب والتخريب، والحرق، في محاولة لإعادة الاعتبار للذات. وفي ذلك إشارة إلى أن العنف- لم يعد كما كان ينظر إليه- سلوكا ناشزا عند فئة من ممارسيه، بل أضحى نمطا للتعامل مافتي يتوسع وينتشر عند فئات اجتماعية كثيرة.

5. واقع العنف في المجتمع الجزائري:

لقد أضحى هاجس الخوف من الاعتداء ثقافة يحملها الجزائريون في عقولهم وتتعايش مع يومياتهم.

وقد رفع سائقوا سيارات الأجرة عريضة طالبوا فيها الترخيص لهم بحمل السلاح الأبيض لحماية أنفسهم من الاعتداءات التي باتوا يتعرضون لها بصورة مستمرة ليلا ونهارا، وكذا زجاج واق من الرصاص، وجهاز تحكم لسد جميع الأبواب، وتزويد سياراتهم بأجهزة إنذار متطورة للفت انتباه الأمن إلى المعتدين.

وقد قدر "مؤشر السلام العالمي" الأثر الاقتصادي الذي يكلف الجزائر، لاحتواء النتائج المترتبة عن العنف وهشاشة السلام وآليات التعامل معها، بما يفوق 45 مليار دولار لسنة 2016.

واحتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا من إجمالي 162 دولة، بعدما كانت في المرتبة 116 العام الماضي. وهذه التكلفة مرتبطة بـ23 عاملا وردت في التقرير للتحقق من

مدى فرض الأمن والسلام ومحاربة العنف، فجاءت المحصلة مكلفة اقتصاديا واجتماعيا .

ونبّه التقرير إلى أن "ظاهرة حيازة أسلحة خفيفة بدأت تتفاقم وسط الجزائريين، وبلغت الجزائر درجة متوسطة الخطورة بحصولها على 3 درجات"، وهي التي حافظت على استقرارها مقارنة بالسنة الماضية، بالموازاة مع "ارتفاع في نسبة المسجونين بدرجة 2.3 من إجمالي 5 درجات، ويشمل احتساب هذا العامل لكل مسجون بين 100 ألف نسمة"، وهنا أظهر التقييم ارتفاعا في عدد المسجونين، إلى جانب توغل الجريمة في المجتمع، وهنا صنفت الجزائر في الخانة الحمراء بحيازتها على 4 درجات¹⁶.

وتجدر الإشارة إلى أن العنف أضحى في المجتمع الجزائري من أقوى الآليات حضورا للتعامل مع شتى الظواهر والمشكلات التي يعرفها الواقع الاجتماعي، حيث تفيد المعطيات بان العدالة تُلاحق منذ بداية العام الماضي ما يزيد على ستة آلاف متهم بممارسة العنف ضد الأصول...وهو العدد الذي يمثل 70% من مجموع الموقوفين بهذه التهمة عبر 48 ولاية والبالغ عددهم 8500 حسبما تضمنته آخر دراسة أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني حول الظاهرة¹⁷. وتحتل ولاية وهران المرتبة الأولى في عدد القضايا ضد الأصول، تليها سطيف، بجاية، ثم أم البواقي. لقد أصبحت القضايا المتصلة بجرائم قتل وضرب الآباء والأمهات من أكثر الأنواع حضورا ضمن قائمة القضايا التي تعالجها أغلب المحاكم الجزائرية.

ويمكن إيعاز تفشي مثل هذه الأوبئة الخطيرة التي تخرم التماسك الاجتماعي إلى تراجع الوازع الديني وانحدار أخلاق المجتمع وتغيير قيمه وترهل الروابط العائلية، وتبلد المشاعر والأحاسيس، كل ذلك أذكى نزعات العنف والإجرام في المجتمع.

أضف إلى ذلك ضмор دور المجتمع المدني ومحدودية فعاليته في الحفاظ على تماسك المجتمع في ظل غياب دور الدولة أو غفلتها عن مثل هكذا مشكلات وآفات اجتماعية، فمن بين 1500 جمعية وطنية، يوجد ما يزيد على 1200 جمعية تنشط في مجال الطفولة والشباب، 500 منها في العاصمة وحدها، إلا أن العمل الجوّاري التوعوي والتحسيس يبقى ضعيفا ويغلب عليه الطابع المناسباتي الفاقد

للاستمرارية ومن ثمة الفاعلية، مما جعل أداءها ضعيفا وجدواها محدودة. وحيث يغيب الحوار، ويفتقد التواصل الاجتماعي، وتزداد حدة الاحتقان في المجتمع. ينمو العنف ويستشري في أوصال المجتمع.

وقد أشارت دراسة حديثة أعدها المعهد العربي لإنماء المدن حول أوضاع الأطفال بالجزائر إلى أن 50% منهم يتعرضون إلى عنف جسدي، و25% إلى عنف ذو طابع نفسي¹⁸.

ولاشك أن تدهور نظام القيم أدى إلى اختلال التوازن بين ما يتعلمه الفرد، وما يراه ويلمسه في الواقع الاجتماعي من مظاهر وأشكال متعددة للاعتداء على هذه القيم، فهو يدرس الأمانة ويعيش الخيانة، يطالب بالاستقامة ويمارس عليه الانحراف. مما يؤدي بالناشئة إلى الشعور بحالات من التيه والضياع والاضطراب نتيجة تسرب الشك إلى النفوس وتمهار ثقتهم فيما يدور حولهم وتنمو لديهم مشاعر العدوان.

وتؤكد إحصائيات رسمية عن تنامي رهيب لظاهرة العنف المدرسي في الجزائر، بلغت في مجموعها 25 ألف حالة خلال السنوات الماضية، وتعرف هذه الأرقام وتيرة متنامية باطراد، وفي سياق متصل أكد رئيس الهيئة الوطنية لترقية وحماية حقوق الطفل أن حوادث الاختطاف ليست المشكلة الوحيدة التي تهدد الأطفال الجزائريين، بل ظاهرة العنف المرتكب بحقهم، والتي أخذت منحى خطيرا ووصلت إلى أكثر من 50 ألف حالة اعتداء سنويا، معظمها لا يسجل بسبب عدم التبليغ عنها¹⁹. في حين تصرح المصادر الرسمية بـ 40 ألف حالة عنف ضد التلاميذ سنوياً. وينم هذا التضارب في المعطيات عن الكثير من التكتّم الذي يحيط بالظاهرة، ولعل ذلك أحد عوامل تناميها واستفحالها مع استمرار الزمن إلى درجة تحولت المؤسسات التربوية إلى بؤر للعنف، وكأنها بركان يهدد بالانفجار في أي لحظة.

وتفيد الدراسات أن 60% من التلاميذ تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة، بينما تقدر نسبة التلاميذ الذين يمارسون العنف 40%، حيث أحصت وزارة التربية الوطنية خلال الموسم الدراسي 2010 - 2011 تعرض 4555 أستاذ إلى العنف من قبل التلاميذ، مقابل 1942 تلميذ تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة

وموظفي الإدارة، وبلغت حالات العنف ما بين التلاميذ أنفسهم 17645 حالة، وهي أرقام تنذر بالخطر ودفعت بالهيئة الوصية إلى إطلاق خطة وطنية للحد من انتشار الظاهرة²⁰.

وما يلاحظ أن العنف ينتشر لدى التلاميذ الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والعائلات التي توفر لأبنائها متطلبات الحياة، بحيث تقدر نسبتهم بـ 35% لعدة أسباب من بينها النزعة الفردانية والأناوية التي يكتسبها الطفل من الأسرة إثر عملية التنشئة الاجتماعية، بينما تسجل نسب أقل بالنسبة للتلاميذ الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أدنى تعاني الفقر والحرمان عكس المجتمعات الغربية التي يستفحل فيها العنف في هذه الطبقة. وتحتل الجزائر صدارة بلدان المغرب العربي في نسب العنف المدرسي، ويرجع ذلك إلى تضافر عدد من العوامل ذات الصلة بالمعطيات الاجتماعية، على غرار العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، النظام التربوي المعتمد، التفاوت الاجتماعي، دون إغفال المؤثرات الأخرى التي تتعلق بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، حيث تعكس الدراسات التي أجريت حول تأثير الرسوم المتحركة أنها تعمل على تعزيز السلوك العدواني لدى التلميذ الذي يحاول في فترات معينة من سنه تقليد ما يراه. وهو ما يتناغم مع الرؤية التكاملية التي تعتمد تعددية العوامل في تفسير ظاهرة العنف المدرسي.

وكشفت إحصائيات وزارة التربية الوطنية الجزائرية المنبثقة عن الدراسة التي أعدتها حول العنف في المحيط المدرسي عن اتساع رقعة العنف بالمؤسسات التربوية بالجزائر، حيث فاق عدد الحالات المسجلة 25 ألف حالة، ووصل عدد حالات العنف المسجلة خلال السنة الدراسية 2010، 2011 إلى 3543 حالة عنف بين تلاميذ الابتدائي وأكثر من 13 ألف حالة عنف في الطور المتوسط، وأكثر من 03 آلاف حالة في التعليم الثانوي. وتسجل الإحصائيات، خلال نفس السنة الدراسية، وجود 201 حالة عنف من قبل تلاميذ الابتدائي ضد المعلمين والفريق التربوي، و2899 حالة عنف في المتوسط ضد الأساتذة، فيما تعرض 1455 أستاذ للعنف من قبل طلبة الثانوي، أما بالنسبة لحالات العنف ضد الأساتذة فقد تم تسجيل 1942 حالة عنف في الأطوار الثلاثة، وكشفت الدراسة عن تسجيل 521 حالة عنف بين

الأستاذة أنفسهم. ساهم المحيط الاجتماعي والمحيط الخارجي للمؤسسات التربوية على انتشارها، وبالرغم من اعتراف وزارة التربية الوطنية بظاهرة العنف في الوسط المدرسي إلا أن الإحصائيات التي عرضتها كانت محل انتقاد من قبل المشاركين في المنتدى باعتبار أنها بعيدة عن الوقائع الذي تعيشه المدرسة الجزائرية.²¹ وهذه واحدة من المعضلات التي يعاني منها الواقع البحثي في الجزائر، حيث أنه في غياب معطيات موضوعية ومحايدة تعرض واقع انتشار ظاهرة العنف المدرسي في الجزائر، تبقى الظاهرة حبيسة فكي كماشة التهويل والتهوين، مما يجعل الجهد البحثي في هذا المجال مجرد انطباع، غير قادر على التشخيص السليم لحقيقة الظاهرة المدروسة.

6. الخاتمة والتوصيات:

العالم يغرق في دوامة العنف المقيت، والكثير يقفون متفرجين، أو لا مباليين، وكأن الأمر لا يعنهم والحقيقة أننا جميعا في مواجهة معركة طاحنة تهدد حاضرنا ومستقبلنا، ودرء لهذا الخطر الذي بات في عقر دارنا، أماننا الكثير من العمل لكي نتمكن من خلق ثقافة لا عنفية بعد أن تم ترسيخ ثقافة عنفية. لكن الأمر يستحق بذل الجهد في سبيله! فلا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونرى مجتمعاتنا والعالم يتحول إلى مستنقعات أسنة للعنف. فلم يعد هناك فضاء مجتمعي بمنأى عن شظايا العنف؛ كما أن خلق بيئة صحية للأطفال يتطلب الكثير من الجهد والوقت. ولا يمكننا أن ندعي بأن هذا لا يحدث لأبنائنا، إذ يجب علينا أن ننتبه إلى أنه في كل مرة يوجد فيها طفل معتف، يعاني من صحة نفسية غير سليمة، فإن هذا الطفل يكبر ويؤدي طفلنا الذي عاش في بيئة سليمة ويتمتع بكامل الصحة النفسية. فبنية المجتمع واحدة – وليس فقط مجتمعنا بل العالم بأسره، لأنه رويداً رويداً، مع التقدم التكنولوجي، لن تعود هناك حدود، وأي خلل في أي جزء من العالم سوف ينعكس على العالم قاطبة. وحتى نمهد الطريق لمجتمع ومدرسة دون عنف نضع بين أيدي كل الغيورين على أبنائهم ومجتمعهم هذه المقترحات عساها تكون نواة جهد علمي وعملي لمجتمع خال من العنف وهي:

-تربية الأسرة لأبنائها على قيم الحوار المتبادل، وتكريس تقاليد الإقناع بدل الإكراه، وبث مبدأ الانتصار لقوة الحجة بدل حجة القوة.

-الحوار ليس إجراء إداريا يتم سنه بالتعليمات والقوانين، بل هو قبل ذلك ممارسة حياتية تنشأ مع الإنسان وتنمو بنموه الفكري والاجتماعي.

-تزويد الناشئة منذ الصغر بجملة من المهارات الاجتماعية، كالحوار، والقدرة والتواصل، وإدارة الاختلاف، قبول الآخرين، التسامح، والتجاوب مع أفراد المجتمع.

-الاعتراف بحق الآخر في إبداء وجهة نظره مهما كانت مخالفة لتوجهاتنا، والبعد عن اعتماد العنف كألية لحل المشكلات، وإشاعة ثقافة الاختلاف والتعايش مع الآخر المختلف كسنة اجتماعية كونية.

-تدريب الأطفال على حل النزاعات بالطرق السلمية، علمًا أن هناك برامج وألعابًا تعتمد على هذه الأساليب. كما أن إدخال هذه المفاهيم إلى المناهج التربوية في المدارس ضرورة ملحة للححد من ظواهر العنف.

-العمل سويًا من أجل إيجاد الصيغ القانونية المناسبة لحماية الأطفال من العنف الواقع عليهم، أو درئته عنهم.

-الأطفال يمثلون ثقلًا في المجتمع، والحلقة الأضعف فيه، وحتى نساهم في تحصينهم من الإفرازات الخطيرة لما يشاهدون، من خلال مشاركتهم في مناقشة فحوى ما يشاهدون، والتعرف على أهداف المادة التلفزيونية المعروضة، وتحديد مدى تطابقها مع واقعهم الاجتماعي والثقافي، وتشجيع ملكتهم النقدية لتشريح هذه المحتويات الإعلامية. وهذا من شأنه أن يطور مهاراتهم في قراءة الصورة الإعلامية، بما يمكنهم من تحليل وفهم الأشياء، وتقويم العالم من حولهم والمشاركة فيه بثقة وفعالية.

-مساعدة وسائل الإعلام، في محاربة كل المظاهر المحرّضة على العنف، وتجنب الإنزلاقات الدلالية التي تقدم إشهارًا مجانيًا لمنظومة لغة العنف وإذكائها اجتماعيًا. ويحسن بالآباء والأمهات أن لا يتركوا أبناءهم لفترات طويلة أمام البرامج والألعاب مثل Play Station ذات المضامين العنيفة، لأنها تغذي ميول العنف والانتقام في نفوسهم، وتغرس فيهم قيم دخيلة على المجتمع مثل الجنس وعدم الرحمة.

ويستحسن إخضاع أفلام الكرتون لرقابة تربوية قبل عرضها على الأطفال، حتى يتسنى استبعاد كل المحتويات التي من شأنها تنمية دوافع العنف والعدوان لدى الناشئة.

-تنشيط حركية الإنتاج البرامجي في العالم العربي الإسلامي، ولاسيما فيما يتعلق ببرامج الأطفال من خلال إنتاج مضامين إعلامية مستوحاة من التراث العربي الإسلامي، وتعريفهم بنماذج من الشخصيات العربية التي تركت بصماتها الفكرية والعلمية في التاريخ، حتى نربي هذا الجيل على الوفاء والولاء لقيم مجتمعه ومقوماته الأخلاقية والفكرية والاجتماعية.

-تأمين المحيط المدرسي، وتنقية الجو الدراسي من مسببات العنف تبقى مهمة مشتركة تقع على كاهل كل الشركاء الاجتماعيين للقضاء على مختلف المنغصات أمام المعلم والمتعلم. و خلق الظروف المناسبة للعمل العلمي الجاد.

المراجع:

1. ظاهرة عنف الشباب في المجتمع العربي
http://www.infocent.com.bh/award03_Results.htm 05/02/2016.11h32.
2. ف.دينيسوف، نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي، ترجمة سحر سعيد، دار دمشق للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص3-4.
3. تيسير بن سعد بن راشد أبو حيمد، وسائل الإعلام وأثرها على الأطفال
<http://www.alukah.net/social/0/18784/.23/03/2017.19h15>.
4. خالد احمد عبد الجواد، تأثير مشاهدة الأفلام السينمائية المصرية على انحراف الأحداث-دراسة تحليلية ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1994)، ص.7.
5. Barrie gunter,Jackie Harison,Violence on Television(London: Rout ledge Progress in Psychologie,1998),p.180.
6. ظاهرة عنف الشباب في المجتمع العربي
http://www.infocent.com.bh/award03_Results.htm

18. ب حسناء، الأطفال يعانون العنف ثم يتسببون في إنتاجه، جريد الأحرار اليومية، ع3121، الجزائر، الثلاثاء 27 ماي 2008، ص.12.
19. ياسين بودهان، ظاهرة اختطاف الأطفال كابوس يرعب الأسر الجزائرية
<http://arb.majalla.com/2016/12/article55256367.23/03/2017.12h03>.
20. لطيفة بلحاج ، 5 آلاف أستاذ ضحية اعتداء التلاميذ خلال 9 أشهر
<http://www.djazairess.com/echorouk/87700.23/03/2017.11h46>.
21. سارة بوناب، الجزائر تحتل الصدارة مغاربيا في ظاهرة العنف المدرسي
<http://www.djazairess.com/djazairnews/32521.23/03/2017.11h36>.